

# منصة المجتمع المدني النسوي في لبنان

## لا حصانات للمغتصبين والمتحرشين و لرفع الغطاء عن السفير رامي عدوان والتحقيق معه ومحاسبتها

تابعت "منصة المجتمع المدني النسوي" في لبنان المعلومات الواردة من فرنسا بشأن شهادات ناجيتين من اعتداءات جنسية وعنفية تعرضن لها على يد سفير لبنان في فرنسا رامي عدوان.

الشهادات المروعة بتفاصيلها والتي نقلها موقع "ميديا بارت" الفرنسي هي موضع تحقيق من قبل القضاء الفرنسي الذي يتابع القضية خصوصاً أن الشهادات نقلت اتهامات بالاعتصاب ومحاولة قتل وتعنيف جسدي بالغ من قبل عدوان، وهي اتهامات خطيرة دفعت بالخارجية الفرنسية إلى الطلب من لبنان برفع الحصانة عن عدوان لتسهيل عمل القضاء.

وأمام جدية الاتهامات، تؤكد "منصة المجتمع المدني النسوي" وقوفها الكامل إلى جانب الناجيات خصوصاً أن السفير المشتبه به يستفيد حتى الآن من الحصانة الدبلوماسية التي تؤمنها اتفاقية فيينا التي تسمح للدبلوماسيين وأسرهم بالإفلات من الاجراءات القانونية وبالتالي الإفلات من العقاب.

لقد دأبت المنظومة الحاكمة في لبنان على استخدام السلطة وصرف النفوذ للقيام بأفعال وارتكابات ومن بينها التحرش في أماكن العمل وأحياناً بشكل علني من دون محاسبة لأنهم على يقين من قدرتهم على الإفلات من العقاب في ظل دولة تتبع نهجاً ذكورياً أبوياً يقف غالباً مع الجاني ويحاسب ويؤدب المجني عليهم.

من هنا من حقنا الحذر والريبة من تحقيقات تقول السلطة أنها ستنفذها بعد سنوات من التستر على ارتكابات النافذين.

في بلد تتصاعد فيه الانتهاكات وتعلو فيه الحصانات في قضايا المحاسبة على حقوق المواطنين كما يحصل في قضيتي انفجار المرفأ وسرقة أموال المودعين فإننا نشعر بقلق عميق من أن يتكرر الأمر في قضية السفير عدوان. ما يضاعف القلق هو السجل السيئ للبنان في التعاطي مع قضايا التحرش والاعتداء الجنسي عبر التدخلات السياسية المستمرة في القضاء ما يعيق أي محاسبة.

كما تذكر المنصة ان القانون اللبناني يجرم ايضاً التحرش والاعتداءات المماثلة وبالرغم من وجود ثغرات في قانون التحرش اللبناني واهمها عدم وجود الية لمكافحة التحرش في أماكن العمل الا ان هذا القانون شدد العقوبة في حال كان المتحرش موظف دولة وتعسف باستعمال السلطة التي يتمتع بها بحكم المهام المكلف بها، أو بمعرض القيام بالوظيفة او بسببها سنداً للفقرة ب-3 من المادة الثانية من قانون التحرش في لبنان رقم ٢٠٥.

لذلك تعرب المنصة عن تضامنها الكامل مع الضحايا وتحذر من أي تقاعس في التعامل بجدية مع هذه القضية ومع كل قضايا التحرش والاعتداء الجنسي. وأمام جدية القضية وأمام الانتهاكات الهائلة التي تتعرض لها حقوقنا كمواطنات نؤكد أننا لن نسكت وسنواصل إعلاء الصوت والتحرك ميدانياً لتأمين الحماية للناجيات والعدالة للضحايا وكسر منظومة الإفلات من العقاب.

منصة المجتمع المدني النسوي في لبنان مؤلفة من 52 منظمة حقوق النساء وناشطات وناشطين في العمل النسوي، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بجمعهم في أعقاب انفجار 4 آب. وقد أصدرت المنصة [ميثاق المطالب النسوية](#) الموحدة لوضع قضايا المرأة في صلب خطة الاستجابة للانفجار. ومنذ ذلك الحين، قام أعضاء وعضوات منصة المجتمع المدني النسوي بعدة جهود تهدف إلى المناصرة والمساهمة في تطوير خطط الإصلاح والتعافي وإعادة إعمار لبنان، فضلاً عن الاجتماع بممثلي المجتمع الدولي والمناحين والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي لاطلاعهم على أولوياتهم ومطالبهم النسوية.